بيان للنشر الفوري

19 نونبر 2011

للاتصال: أندرو فاراند، afarrand@ndi.org، 03-61-74-652 212+، في الرباط

روب رانيان، rrunyan@ndi.org، 5535-728-202-1+، في واشنطن

المعهد الديمقراطي الوطني ينظم بعثة دولية لملاحظة الانتخابات التشريعية المغربية

الرباط، المغرب– ينظم المعهد الديمقراطي الوطني بعثةً لملاحظة الانتخابات التشريعية المغربية المزمع إجراؤها في 25 نونبر القادم.

تتألّف البعثة من 41 ملاحظاً معتمداً يفدون من 21 دولة متنوّعة، سيتوزّعون في مختلف المناطق المغربية خلال اليوم الانتخابي. يضمّ الفريق 10 ملاحظين على المدى الطويل وصلوا إلى المغرب في 25 أكتوبر، ومن المقرّر أن تستمرّ مهمّتهم حتى أوائل دجنبر من أجل ملاحظة التطوّرات في مرحلة ما بعد الانتخابات أيضاً.

يترأس البعثة السيد بوب راي من كندا، رئيس الحزب الليبرالي ورئيس حكومة أونتاريو الأسبق؛ السيد كاستريوت إسلامي من ألبانيا، الرئيس الأسبق لمجلس النوّاب الألباني ووزير الخارجية الأسبق؛ السيدة سالي شيلتون كولبي من الولايات المتّحدة الأميركية، نائبة الأمين العام السابقة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ السيد عبد الله الدرازي من البحرين، الأمين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان؛ والسيدة شاري براين من الولايات المتحدة، نائبة رئيس المعهد الديمقراطي الوطني.

تهدف هذه البعثة إلى تقييم العملية الانتخابية من زاوية محايدة، وعكس اهتمام المجتمع الدولي في استمرارية تعزيز الحكامة الديمقراطية في المغرب. جديرٌ بالذكر أنّ هذه الانتخابات هي الأولى التي تشهدها المملكة المغربية منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في فبراير الماضي التي نادت بالإصلاح الديمقراطي والتي أثمرت عن اعتماد دستور جديد وإقرار قوانين معدّلة لتنظيم الحملات السياسية والانتخابات.

وسيكون على جدول أعمال أعضاء البعثة في الرباط، قبل توزيعهم على مختلف المناطق المغربية، عقد لقاءات مع ممثّلين عن أبرز الأحزاب السياسية، قادة المجتمع المدني، الملاحظين المحليين مثل النسيج الجمعوي لملاحظة الانتخابات، المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي كُلّف بتنسيق اعتماد ملاحظي الانتخابات، مسؤولين حكوميين بمن فيهم المسؤولين عن إدارة الانتخابات، وسائل الإعلام، وممثّلين عن المجتمع الدولي.

تنطلق البعثة من النتائج التي توصّل إليها المعهد الديمقراطي الوطني، خلال تقييمه لمرحلة ما قبل الانتخابات في المغرب، ما بين 20 و25 أكتوبر، التي أسفرت عن إصدار تقرير وتوصيات من أجل تعزيز العملية الانتخابية. وكان المعهد قد قاد أوّل بعثة دولية مستقلة إلى المغرب لملاحظة الانتخابات في العام 2007، كما كان المنظّمة الدولية الوحيدة المخوّلة ملاحظة الانتخابات حينذاك. تجدر الإشارة إلى أنّ المعهد الديمقراطي الوطني متواجدٌ في المغرب منذ العام 1997.

من المقرّر أن تنفّذ البعثة مهامها بطريقة غير منحازة، استناداً إلى القانون المغربي والمعايير الدولية لمراقبة الانتخابات، المنصوص عليها في إعلان مبادىء الملاحظة الدولية للانتخابات الذي أقرّته 39 منظمة حكومية و غير حكومية دولية، وتمّ إطلاقه في الأمم المتّحدة عام 2005. وتقوم البعثة على خبرة طويلة يتميّز بها المعهد الديمقراطي الوطني في مجال مراقبة الانتخابات، حيث تولّى، على امتداد 25 عاماً، مراقبة أكثر من مائتي دورة انتخابية في العالم، على غرار الانتخابات في تونس، الأردن، لبنان، الضفة الغربية وغزّة واليمن.

المعهد الديمقراطي الوطني منظّمة غير حكومية، غير ربحية وغير منحازة، تعمل من أجل دعم المؤسسات الديمقراطية في مختلف أنحاء العالم، من خلال المشاركة المدنية، وتأمين الانفتاح والمساءلة ضمن الحكومة. للمزيد من المعلومات، يمكن زيارة الموقع التالي: www.ndi.org